

Distr.: General  
15 October 2021  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة التاسعة والثلاثون  
1-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان 21/16\*

سانت فنسنت وجزر غرينادين

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## مقدمة

- 1- يسر سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تقدم تقريرها الثالث في إطار الاستعراض الدوري الشامل، الذي يسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي قبلتها وغير ذلك من التطورات التي حصلت في مجال حقوق الإنسان في البلد.
- 2- وتواصل حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين (الحكومة) تطبيق سياستها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد وحمايتهم واحترامهم، وتستمر في تنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان على نحو أحسن لصالح جميع مواطني البلد وزواره.

## المنهجية

- 3- أعد هذا التقرير وفقاً للمذكرة الإرشادية الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن إعداد التقرير الوطني في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، وهي المذكرة التي تشمل المبادئ التوجيهية الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16 ومقرر مجلس حقوق الإنسان 119/17.
- 4- وتولت تجميع هذا التقرير وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية بصفتها رئيس الآلية الوطنية لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بمساعدة فريق صياغة يضم ممثلين عن وزارة الشؤون القانونية ووزارة التعبئة الوطنية والتنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية والأسرة والشباب والإسكان والمستوطنات البشرية العشوائية (وزارة التعبئة الوطنية)، وبالتشاور مع الأعضاء الآخرين في الآلية الوطنية لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وشاركت في هذه العملية، من خلال المشاورات، هيئات حكومية وأصحاب مصلحة آخرين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.
- 5- وفي ظل القيود التي فرضها كوفيد-19 والاضطرابات التي سببها الثوران الانفجاري لبركان لا سوفيرير في الجزيرة، كانت الاستبيانات هي الأداة الرئيسية المستخدمة لجمع البيانات واستُكملت بعقد مشاورات واجتماعات افتراضية.

## الإنجازات التي تحققت منذ عام 2015 في تنفيذ التوصيات المقبولة

### التطورات الدستورية والتشريعية - التوصيات 29-80 و35-80 و31-80 و33-80 (منفذة جزئياً)

- 6- تلتزم الحكومة بتنفيذ تشريعات تتوافق مع أعلى معايير حقوق الإنسان، وحققت نجاحاً كبيراً في هذا الصدد. وعند صياغة التشريعات، يولى اهتمام خاص لضمان توافق التشريع مع دستور سانت فنسنت وجزر غرينادين، الذي كرس، بوصفه القانون الأسمى، حماية حقوق الإنسان في شكل حقوق وحرريات أساسية (شرعة الحقوق) مكفولة لجميع الأشخاص الموجودين في البلد.
- 7- وسُنّت خلال الفترة قيد الاستعراض التشريعات التالية المتصلة بحقوق الإنسان:
- (أ) قانون مكافحة العنف العائلي لعام 2015 الذي يتضمن أحكاماً جامعة تشمل تجريم الاعتداء على النساء في إطار "العلاقات العرفية" غير الرسمية وإتاحة سبيل انتصاف آخر لضحايا العنف العائلي.
- (ب) قانون (رعاية وتبني) الأطفال لعام 2010 الذي ينص على توفير الرعاية والحماية للأطفال المحتاجين إليهما.

- (ج) قانون قضاء الأطفال لعام 2019 الذي يتضمن تدابير تتعلق بالأطفال المخالفين للقانون، ومنها برامج تجنيب الأطفال الإجراءات القضائية لمنع إيداع الأطفال في المؤسسات الإصلاحية.
- (د) قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لعام 2016 الذي يتضمن أحكاماً تحمي حق الشخص في الخصوصية ويناهض مسائل مثل استغلال الأطفال في المواد الإباحية، والتدخل في البيانات والنظم، والتحرش عبر الإنترنت.
- (هـ) قانون السلامة والصحة المهنيين لعام 2017 الذي ينص على السلامة المهنية للأشخاص في مكان العمل ويعزز حماية النساء الحوامل والمرضعات والشباب. ومن المزمع تنفيذ هذا القانون على مراحل موازية مع تنفيذ ما يلزم من مبادرات وأنشطة لبناء القدرات من أجل ضمان الامتثال له بفعالية.
- (و) قانون حماية المستهلك الذي اعتمد في عام 2020 ويرمي إلى حماية مصالح المستهلكين من حيث توريد السلع والخدمات حمايةً لحياتهم وصحتهم وسلامتهم.

### التعديلات والمراجعات التشريعية المخطط لها والجارية

- 8- تجري سانت فنسنت وجزر غرينادين حالياً مراجعة لقوانينها المتعلقة بما يلي:
- (أ) الجرائم الجنسية؛
- (ب) العمل.
- 9- ويعمل خبير استشاري مع مسؤولين حكوميين على تنقيح قوانين العمل، وقدم تقريراً واقترح مشاريع قوانين العمل المنقحة. وستقدم مشاريع التعديلات إلى مكتب المدعي العام لاستعراضها. كما أعد مشروع قانون بشأن علاقات العمل (منع التحرش الجنسي).
- 10- وتجري حالياً مراجعة القوانين المتعلقة بالجرائم الجنسية في إطار القانون الجنائي وقوانين الأسرة، بمساعدة من وكالات ومنظمات دولية. وسيراجع قانون الزواج إلى جانب قوانين أخرى. وتتوخى مراجعة الجرائم الجنسية تحديث القانون المتعلق بالجرائم الجنسية وتعريفات الاغتصاب.

### أوجه التقدم المحرز في مجال السياسات والبروتوكولات وإجراءات العمل الموحدة الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان

#### الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة - التوصيات 80-54 و 80-55 و 80-56 (منفذة بالكامل)

- 11- أنشأت سانت فنسنت وجزر غرينادين الآلية الوطنية لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها في أيار/مايو 2016، بغية استكمال التقارير المقدمة بموجب معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان وتحسين تنفيذ التزاماتها بموجب هذه المعاهدات. وهي آلية مشتركة بين الوزارات ويجوز لها التشاور مع الأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في تنفيذ ولايتها.
- 12- وستركز الآلية على تدريب أعضائها وستنشئ أدوات - مثل مصفوفة التنفيذ، وخطط العمل الممتدة لسنتين، والسياسات - لتحقيق أهدافها على نحو أفضل.
- 13- وقدمت سانت فنسنت وجزر غرينادين، من خلال الآلية الوطنية لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، ريدواً كتابية على قائمة مسائل مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في إطار التقرير الدوري الثاني للدولة، وفي هذا التقرير المقدم في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، وهي تعمل حالياً على معالجة قائمة المسائل المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في إطار التقرير الدوري التاسع بشأن تنفيذ هذه الاتفاقية. ويجري أيضاً وضع جدول زمني لتصفية التقارير المتأخرة على مدى السنوات الثمانية المقبلة.

**المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - التوصيات 80-46 و 80-49 و 80-51 و 80-52 و 80-53 (في انتظار التنفيذ) و 80-47 و 80-48 و 80-50 (منفذة جزئياً)**

14- قبلت الحكومة التوصية التي قُدمت في الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل والمتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وتظل ملتزمة بتحقيق هذا الهدف. وقررت الآلية الوطنية لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها إجراء دراسة، بدعم من الشركاء الدوليين، بشأن أنجع السبل لإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أو ما إذا كان بالإمكان دعم مؤسسة قائمة لتتطلع بوظيفة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

**خطط العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان - التوصية 80-57 (في انتظار التنفيذ)**

15- أقرت الآلية الوطنية لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها بالحاجة إلى خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تدعم الجهود التي تبذلها الدولة لزيادة النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. وستلتمس المساعدة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأمانة الكومنولث لبدء العمل على هذه الوثيقة في أقرب وقت ممكن.

16- لكن خلال الفترة قيد الاستعراض، وُضعت العديد من خطط العمل القائمة على حقوق الإنسان، وتشمل ما يلي:

(أ) خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنساني بدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014-2016)؛

(ب) إطار السياسة الوطنية لحماية الطفل (2015-2020)؛

(ج) خطة العمل الوطنية لصحة المراهقين ونمائهم لعام 2017؛

(د) خطة العمل الوطنية المحدثة لمكافحة الاتجار بالأشخاص (2021-2025)؛

(هـ) الاستراتيجية الوطنية للمناخ وخطة تنفيذها.

**التنسيق مع الأمم المتحدة والآليات والمؤسسات الدولية الأخرى**

**قبول المعايير الدولية - التوصيتان 80-13 و 80-18 (منفذتان بالكامل)**

17- لا يزال جدول أعمال الحكومة في مجال حقوق الإنسان يسترشد بمختلف المعاهدات الدولية القائمة ويحدّث في ضوءها إلى حد كبير. ولا تزال هناك شواغل بشأن ارتفاع عدد التقارير التي سيلزم تقديمها بعد التصديق على عدد إضافي من البروتوكولات الاختيارية والمعاهدات، وهو التزام قد يصعب الوفاء به نظراً لمحدودية قدرات الدولة.

18- وصدقت سانت فنسنت وجزر غرينادين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 4 آب/أغسطس 1981.

19- وصدقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990 في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

**التعاون مع الإجراءات الخاصة (ألف 24) - التوصيات 80-25 و 80-26 و 80-27 (منفذة جزئياً)**

20- تواصل الحكومة الترحيب بالطلبات المقدمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وسيستمر تقييم هذه الطلبات على أساس كل حالة على حدة.

21- وخلال الفترة قيد الاستعراض، ورد طلب من المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 7/46، لزيارة البلد بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021. وقبلت الدولة هذا الطلب، ويجري حالياً التحضير بالفعل لتسهيل هذه الزيارة.

#### التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية الأخرى - التوصيات 80-28 و 80-62 (منفذتان بالكامل)

22- إن الشراكات والتعاون مع مختلف الآليات والمؤسسات والمنظمات الدولية أمران حتميان لكي تفي سانت فنسنت وجزر غرينادين بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان على وجه السرعة.

23- وتستمر الآلية الوطنية لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والكيانات الحكومية الأخرى للدولة في الحصول على المساعدة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وأمانة الكومنولث في مجالات تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، والتتقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، والمشورة العامة بشأن مسائل حقوق الإنسان.

24- ولتيسير تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، تلقت شعبتا الشؤون الجنسانية ونماء الطفل التابعتان لوزارة التعبئة الوطنية مساعدة تقنية من وكالات إقليمية ودولية مختلفة في مجالات التدريب وجمع البيانات والتحليل، من بينها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ولجنة منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وأمانة الجماعة الكاريبية. وأشارت وحدة تنظيم الأسرة إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى الحصول على مساعدة تقنية في جمع البيانات وتحليلها وتحليل حقوق الإنسان في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

25- وتلقت إدارة العمل تدريباً من منظمة العمل الدولية على إجراء عمليات تفتيش العمل. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من التدريب في مجالات تفتيش العمل، والتوفيق/الوساطة، وجمع البيانات وتحليل سوق العمل، والتوعية بالاتجار بالأشخاص، والسلامة والصحة المهنيين.

26- وفي نيسان/أبريل 2016، وافقت المنظمة الدولية للهجرة، من خلال برنامج العمل بشأن الهجرة للاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، على طلب من الحكومة للحصول على مساعدة تقنية في مجال بناء القدرات والتعزيز المؤسسي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي نهاية هذا البرنامج، تمكن مكتب المدعي العام من تنقيح خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتنظيم حملات للتوعية العامة، ووضع أداة للاستقصاء بهدف جمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص ورصدها ومعالجتها.

27- ولوحظ أن هناك حاجة إلى أن تتلقى مختلف كيانات النظام القضائي المساعدة التقنية لجمع وتحليل البيانات في النظام، حيث لا يزال يُستخدم النظام الورقي في كثير من الحالات.

#### المسائل الشاملة لعدة قطاعات

#### حقوق الإنسان وتغير المناخ - التوصية 80-128 (منفذة جزئياً)

28- من شأن تغير المناخ أن يزيد من احتمال وقوع الأشخاص في براثن الفقر والحرمان الاجتماعي، وأن يؤثر في نهاية المطاف على تمتعهم ببعض حقوق الإنسان، في غياب التدابير المناسبة، بما في ذلك الدعم المالي الذي تعهدت به البلدان الرئيسية المسببة للانبعاثات من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وأكملت سانت فنسنت وجزر غرينادين مساهماتها المحددة وطنياً، التي أوصت بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو بصدد اتخاذها أو ستتخذها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة واقترحت اتخاذها.

29- ووضعت سياسة وطنية لتغير المناخ، وما يرافقها من استراتيجية وطنية للمناخ وخطة للتنفيذ، حددت ستة (6) مجالات رئيسية ذات أولوية للتخفيف من آثار تغير المناخ - الطاقة، والغابات وبالوعات الكربون، والشؤون البحرية، والسياحة، والنقل، وإدارة النفايات - وخمسة (5) مجالات ذات أولوية شاملة لعد قطاعات - بناء القدرات وإشراك أصحاب المصلحة، وإدارة المعلومات والبحث والرصد، والتنسيق بين القطاعات، وتكامل إدارة مخاطر الكوارث والأمن القومي، والاستثمار والتخطيط الاقتصادي.

30- وفي سياق تنفيذ هذه السياسة واستراتيجيتها وخطة تنفيذها، خُطت لإنجاز برامج واسعة للتوعية والتثقيف العامين.

31- وصدقت الحكومة على اتفاق إسكاسو في 26 أيلول/سبتمبر 2019. وهذه هي أول معاهدة بيئية لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتتناول حقوق الوصول إلى المعلومات، ومشاركة الجمهور، والعدالة البيئية في المسائل البيئية، فضلاً عن تهيئة بيئة صحية ومستدامة للأجيال الحالية والمقبلة.

## الحقوق المدنية والسياسية

### سلوك الشرطة - التوصيتان 80-86 و 80-88 (منفذتان جزئياً)

32- تواصل الشرطة الملكية لسانت فنسنت وجزر غرينادين اتخاذ تدابير لمكافحة أي إساءة معاملة من جانب الشرطة من خلال التدريب، وتكفل التحقيق في جميع ادعاءات إساءة المعاملة من جانب الشرطة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

33- ويُشجّع مواطنو سانت فنسنت وجزر غرينادين، من خلال الحملات الإعلامية، على إبلاغ مكتب العلاقات العامة والشكاوى التابع للشرطة بادعاءات إساءة المعاملة من لدن الشرطة. كما أتاح مكتب الشكاوى في السنوات الأخيرة فرصة للجمهور للتواصل مع هذه الوحدة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي من أجل زيادة إمكانية وصول الجمهور إليها وتعزيز حضورها.

34- ومنذ عام 2015، أدرجت الشرطة الملكية لسانت فنسنت وجزر غرينادين عنصراً عن حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمدرسة الوطنية لتدريب الشرطة، لكي تكفل قدر الإمكان ألا ينتهك موظفو الشرطة حقوق الإنسان، بل أن يساهموا في الواقع في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أثناء أدائهم لواجباتهم.

35- وعلاوة على ذلك، يتلقى ضباط الشرطة تدريباً سنوياً بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسياسات الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت عدة دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان واستخدام القوة والأسلحة النارية لفائدة موظفي الشرطة الملكية لسانت فنسنت وجزر غرينادين بغية الحد من حالات إساءة المعاملة التي يرتكبها موظفو الشرطة و/أو يُدعى أنهم ارتكبوها.

36- وتقدم الادعاءات المتعلقة بإساءة المعاملة من جانب موظفي الشرطة إلى مكتب الشكاوى التابع للشرطة. ويجري التحقيق في جميع التقارير بنزاهة وجدية. وإذا كانت هناك أدلة تدعم الادعاء، يخضع الموظف المتهم لإجراءات داخلية، حيث توجه له تهمة تأديبية؛ أو يخضع لإجراءات جنائية تحت إشراف المكتب المستقل لمدير النيابة العامة.

37- وتعترف الشرطة الملكية لسانت فنسنت وجزر غرينادين باستمرار في تحسين عنصر حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للتدريب، ومواصلة التدريب على التخفيف من حدة حالات العنف وتحسين جمع البيانات وتحليلها.

### ظروف الاحتجاز - التوصيتان 80-87 (منفذة بالكامل) و80-88 (في انتظار التنفيذ)

38- يجري اتخاذ تدابير وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- استحداث نظام لتصنيف السجناء يُصنّف بموجبه المجرمون ويُفصلون عن بعضهم حسب نوع الجريمة والعمر وما إلى ذلك؛
- تيسير حصول السجناء على قدر أكبر من الرعاية الطبية؛ تنفيذ المزيد من البرامج الرامية إلى إعادة تأهيل السجناء؛
- تدريب وتوعية موظفي السجون بشأن جميع الجوانب المتعلقة بقواعد نيلسون مانديلا.

39- واكتمل بناء سجن النساء الجديد بنسبة 95 في المائة تقريباً. ومن المتوقع أن يوفر هذا السجن الجديد بيئة مواتية أكثر لإعادة تأهيل السجينات.

40- وتلقت إدارة السجون في سانت فنسنت وجزر غرينادين مساعدة تقنية وتدريباً من الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة، من خلال مكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وإنفاذ القوانين التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، من أجل المساعدة في تنفيذ مختلف التزامات حقوق الإنسان المكفولة للسجناء. وكان هذا التدريب شاملاً، وأولى أهمية خاصة لتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان لصالح جميع السجناء.

### حظر الرق وجميع أشكال الاتجار بالأشخاص - التوصيتان 80-90 و80-89 (منفذتان بالكامل)

41- اعتمدت الحكومة نهجاً يركز على الضحايا لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويشمل ذلك إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لضمان معالجة المسائل المتعلقة بضحايا الاتجار بالأشخاص على النحو المناسب. وتتعاون الحكومة مع المنظمات غير الحكومية في تنظيم برامج تدريبية مشتركة، مرتين في السنة على الأقل، بهدف تحديد احتياجات ضحايا الاتجار بالأشخاص والاستجابة لها. كما نُظِم تدريب مع هيئات الاتصال الأول بالضحايا، مثل الهجرة، بشأن تقنيات الفحص لتحديد الضحايا المحتملين<sup>(1)</sup>.

42- وعلاوة على ذلك، تعتمد الحكومة نهجاً يقوم على عدم التسامح المطلق إزاء قضايا الاتجار بالأشخاص، ونفذت تدابير مختلفة للقضاء على الاتجار بالأشخاص في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- (أ) إدراج موضوع الاتجار بالأشخاص ضمن المنهج الدراسي لمدرسة تدريب الشرطة؛
- (ب) وضع خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (2021-2025) وتنقيحها؛
- (ج) الإعداد لتوقيع مذكرة تفاهم بين ثمانية من أصحاب المصلحة ترمي إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص؛
- (د) برامج للتوعية والتدريب لفائدة النساء بشأن مسائل الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك أخطاره؛
- (هـ) إنشاء نظام للإحالة لتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص أو ضحاياهم المحتملين وإحالتهم.

### العنف العائلي - التوصيتان 80-116 (منفذة جزئياً) و80-115 (منفذة بالكامل)

- 43- سُنَّ قانون سانت فنسنت وجزر غرينادين المتعلق بالعنف العائلي في عام 2015. والهيئات الأساسية التي تسترشد بهذا التشريع في ضمان أمن المواطنين والمساواة بين الجنسين هي الشرطة الملكية لسانت فنسنت وجزر غرينادين، ومحكمة الأسرة، وشعبة الشؤون الجنسانية.
- 44- ولا يقتصر هذا التشريع على اعتداء الزوج على زوجه داخل المنزل فحسب، بل يمكن أن يكون صاحب الشكوى أي طفل أو بالغ. ويشمل أيضاً التحرش والتخويف والتهديد؛ ويعاقب على إساءة معاملة الأطفال المحددة في قانون رعاية الأطفال وتبنيهم لعام 2011. ويجرم أي عمل من أعمال إساءة معاملة الأطفال ويعتبره شكلاً من أشكال العنف العائلي المعترف بها.
- 45- وتتعاون وزارة التعبئة الوطنية مع مكتب المدعي العام منذ عام 2019 لإصلاح التشريع المتعلق بالجرائم الجنسية في سانت فنسنت وجزر غرينادين، بدعم تقني من الوكالات والحكومات الدولية. وحتى الآن، أُجري استعراض شامل لجميع الأحكام ذات الصلة بالجرائم الجنسية، وقُدمت النتائج والتوصيات إلى أصحاب المصلحة في كانون الأول/ديسمبر 2019. وتضمن ذلك التقرير نتائج وتوصيات لإدخال إصلاحات تعكس الممارسات الدولية الجيدة وتستجيب لمعايير حقوق الإنسان بشأن مسائل الاغتصاب والاعتداء الجنسي، والجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، والتشريعات المتعلقة بسن الرضا.
- 46- ولتمتد وزارتا التعبئة الوطنية والصحة والرفاه الحصول على توجيه تقني من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية من أجل وضع إجراءات تشغيلية موحدة في مجال الصحة لتعزيز الاستجابة لضحايا العنف الجنساني.
- 47- ومنذ عام 2015، وضعت شعبة الشؤون الجنسانية برنامج دعم الضحايا من أجل تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية والاقتصادية لضحايا العنف العائلي وتمكينهن. كما تقدم هذه الشعبة إلى الضحايا والناجيات تحويلات نقدية في إطار الحماية الاجتماعية لمساعدتهن على إعادة الاندماج بفعالية في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وتكفل خدمة الدعم هذه مركز الأزمات الذي أنشأته الحكومة في عام 2007 لتوفير الأمن والتمكين لضحايا العنف الزوجي وما يتصل به من أعمال عنف وسوء معاملة ضد النساء والأطفال. ويتمثل الغرض منه في توفير الرعاية الطارئة والقصيرة الأجل لضحايا العنف العائلي لمدة تصل إلى تسعين يوماً.
- 48- وأعربت الحكومة في عام 2020 عن اهتمامها بإنشاء مركز سانت فنسنت وجزر غرينادين للدعم والإحالة. وسيستخدم هذا المرفق نموذج "المركز الجامع للخدمات" لتوفير الرعاية للناجين من العنف. ومن المتوخى أن يسعى المركز، بعد إنشائه، إلى اتباع نهج متعدد القطاعات على النحو الأمثل وضمان الاتساق في تقديم الرعاية وتطبيق المبادئ التوجيهية في جميع جهود تقديم الخدمات، وعند التصدي لإساءة معاملة الأطفال والعنف الجنساني. ويكفل هذا النهج المنسق والتعاوني توفير خدمات للناجين تترابط فيها الاستجابات القطاعية ضمن برامج قائمة بذاتها، حيث تُقدّم خدمات الرعاية الصحية والمشورة النفسية والاجتماعية وإنفاذ القانون والحماية في موقع واحد.
- 49- وفي الفترة بين عامي 2015 و2020، أُبلغت الشرطة الملكية لسانت فنسنت وجزر غرينادين بما مجموعه 985 حالة عنف عائلي، كان أغلبها العنف البدني بنسبة تجاوزت 90 في المائة من إجمالي الحالات المبلغ عنها.
- 50- ولإزالة الحواجز التي تحول دون وصول المرأة إلى العدالة، يسرت شعبة الشؤون الجنسانية، منذ عام 2017، عقد حلقات عمل سنوية لبناء القدرات لفائدة مقدمي الخدمات والأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين ومنظمات المجتمع المدني. وتكثف حملة التوعية خلال السنة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، ويُحتفل بها كل سنة في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 10 كانون الأول/ديسمبر.

51- ومنذ عام 2015، تنظم شعبية الشؤون الجنسانية حملة مستمرة لمكافحة العنف في المجتمعات المحلية والمؤسسات التعليمية شملت أكثر من ثلاثين مجتمعاً محلياً، اختيرت على أساس مدى انتشار العنف العائلي فيها بناء على سجلات الشرطة. وتتفقد هذه الحملة عن طريق إجراء استقصاءات مجتمعية تقيس مواقف الناس إزاء العنف العائلي وتحدد المعايير الاجتماعية والثقافية ذات الصلة. ثم تُجرى بعد ذلك مشاورة عامة بشأن المسائل الراهنة المتصلة بالعنف العائلي، مثل الآلية والتشريعات المستخدمة لمكافحة الجريمة والعنف فضلاً عن أدوار محكمة الأسرة ومسؤولياتها.

52- وبسبب جائحة كوفيد-19 وآثارها السلبية على البلد، نُظمت الحملة في عام 2020 على الصعيد الوطني، حيث وُسع نطاق التوعية عن طريق استخدام استقصاءات إلكترونية وتنظيم حملات إعلامية وإجراء مشاورات مجتمعية بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الشرطة الملكية لسانت فنسنت وجزر غرينادين ومحكمة الأسرة ومكتب المدعي العام ومنظمة "ماريون هاوس". واستُكملت هذه المبادرات بإنشاء خط اتصال مباشر مجاني للأزمات للإبلاغ عن حوادث العنف الجنساني.

### إقامة العدل والمحاكمة العادلة - التوصيات 80-91 و 80-93 و 80-92 (منفذة بالكامل)

53- خضع نظام العدالة الجنائية لتغييرات هامة في عام 2020. وعينت لجنة الخدمات القضائية والقانونية قاضية إضافية بالمحكمة العليا لشرق الكاريبي وكلفتها بالعمل في سانت فنسنت وجزر غرينادين، سعياً منها للحد من القضايا المتركمة المعروضة على المحكمة. وزيد أيضاً عدد موظفي النيابة العامة ليشمل تعيين عشرة مستشارين قانونيين لدى مدير النيابة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ستة مدعين عامين مكلفين بقضايا الجرح من متدربين من الشرطة الملكية لسانت فنسنت وجزر غرينادين، ويتولون أساساً الادعاء في قضايا الجرح (في المحاكم الابتدائية). ويعقد أربعة قضاة جلسات يومية للنظر في جميع القضايا والبت فيها. ويشغل قاض آخر منصب رئيس محكمة الأسرة للنظر في قضايا الأسرة على وجه التحديد والبت فيها.

54- وفي عام 2019، أنشئت رسمياً دائرة الادعاء الوطنية في سانت فنسنت وجزر غرينادين، التي تتيح المزايا التالية:

- وضع جميع المدعين العامين في مبنى واحد، مما يسمح لمدير النيابة العامة بتوجيه الموظفين ودعمهم في العمليات على نحو أفضل.
- حفظ (تجميع وإتاحة) جميع الملفات المندرجة ضمن نظام العدالة الجنائية في مكان واحد، مما يتيح تنسيقاً أفضل لجهود الإقصاص.

55- وأنشئت وحدة لرعاية الشهود والضحايا في مكتب مدير النيابة العامة بغية معالجة المشاكل التي يواجهها الشهود والضحايا بشكل أيسر.

56- كما اتخذ مكتب مدير النيابة العامة تدابير لضمان تكليف رئيس فريق لديه تدريب قانوني بقيادة المدعين العامين المكلفين بقضايا الجرح، الذين لم يسبق لهم أن كانوا محامين مدربين، والإشراف على العمليات الجارية في محكمته. وأُخذت تدابير لضمان معالجة القضايا بفعالية وكفاءة، من قبيل إدخال تغييرات على هيكل الموظفين الإداريين. وعلى سبيل المثال، أنشئت وحدة لإدارة القضايا تركز أنشطتها الإدارية فقط على معالجة القضايا، وينظّم التدريب المستمر لموظفي المكتب وتُراجع إجراءات التشغيل حسب الاقتضاء.

57- وزادت دائرة الادعاء الوطنية التابعة لمكتب مدير النيابة العامة من طلباتها الرامية إلى استخدام الإحالة بناء على المستندات بدلاً من التحقيقات الأولية لتقليل الحاجة إلى تأجيل القضايا بسبب عدم حضور الشهود.

58- ووضعت المحكمة العليا لشرق الكاريبي المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعقوبات المنطبقة على الجرائم الأكثر شيوعاً في جميع أنحاء منطقة شرق الكاريبي؛ والعمل جارٍ في هذا المجال. ويساعد ذلك على ضمان توحيد أحكام الإدانة والتنبؤ بها.

59- وبموجب جلسات بيان العقوبة التي تنص عليها التوجيهات الإجرائية رقم 3 لعام 2014، المعاد إصدارها تحت مسمى التوجيهات الإجرائية لعام 2020، يمكن للمدعى عليه، قبل اعترافه بارتكاب أي جريمة، أن يطلب من المحكمة أن تعطيه إشارة عن العقوبة القصوى التي قد تصدرها إذا اعترف بارتكاب الجرائم المتهم بها. ويمكن للمحكمة أن تمنح خصماً إضافياً يصل إلى ثلث العقوبة للشخص الذي يعترف بارتكاب الجرائم المتهم بها في الأطوار الأولى من المحاكمة، جزاء له على "عدم إضاعة وقت المحكمة".

60- ويعقد مكتب مدير النيابة العامة دورات تثقيفية مع أجهزة إنفاذ القانون والمدارس بهدف تثقيف الأطفال حتى يتمكنوا من تثقيف والديهم ونقل المعرفة إلى الجيل القادم.

61- وكثيراً ما يشارك أعضاء الجهاز القضائي في حلقات عمل ومؤتمرات ترمي إلى التطوير والتحسين المستمرين لنظام العدالة. وتقدم المحكمة العليا لشرق الكاريبي تدريباً سنوياً لقضاة الاستئناف وقضاة المحاكم الابتدائية وغيرهم من الموظفين القضائيين. وتقدّم عروض بشأن طائفة واسعة من القضايا والمواضيع، بما في ذلك حقوق الإنسان والفئات الضعيفة. وتتألف المحكمة العليا لشرق الكاريبي من رئيس المحكمة، وهو رئيس السلطة القضائية، وستة قضاة استئناف، وقضاة المحكمة العليا، وقضاة مساعدين في المحكمة العليا. وتتولى هذه الهيئة المستقلة سن تدابير لتحسين كفاءة الجهاز القضائي في المناطق الفرعية وتعزيز قدراته. كما تقدم الحكومة تمويلاً جزئياً للمدعين العامين وغيرهم من المحامين العاملين في جميع المرافق العامة الذين يرغبون في الحصول على شهادة الماجستير في الصياغة التشريعية.

### عقوبة الإعدام

62- لم تنفذ سانت فنسنت وجزر غرينادين عقوبة الإعدام في حق أي مدان بارتكاب جريمة القتل منذ عام 1993. ومع ذلك، لا تزال عقوبة الإعدام في القانون الجنائي هي العقوبة القصوى لجريمتي القتل والخيانة العظمى. وهناك وقف اختياري لتطبيق هذه العقوبة، حيث لا يمكن تنفيذها إلا في حق المدانين بارتكاب "أسوأ الجرائم على الإطلاق" أو "أندر الجرائم على الإطلاق" على النحو الذي وضعتة اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص (محكمة الاستئناف النهائية لسانت فنسنت وجزر غرينادين) في قضية "تريمينغام" ضد "ر." (سانت فنسنت وجزر غرينادين) [2009] UKPC 25.

### الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

#### التنمية الاجتماعية والاقتصادية - التوصية 80-96 (منفذة بالكامل)

63- لقد حقق البلد، على مر السنين، تقدماً اجتماعياً واقتصادياً ملموساً وقابلاً للقياس كما يتضح من الانخفاض الكبير في العوز والفقر، والتحسينات الملموسة في نوعية الحياة بفضل النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، والتدخلات المحددة الأهداف، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي.

64- وتتفقد من خلال العديد من الوزارات ذات الصلة مجموعة من برامج المساعدة الاجتماعية الرامية إلى الحد من الفقر ومعالجة أوجه ضعف السكان. وتشمل هذه البرامج الصندوق الاستئماني للاحتياجات الأساسية، وبرنامج الرعاية الاجتماعية، والبرنامج الوطني لخدمات التأمين غير القائم على اشتراكات، وبرنامج التحويلات النقدية، ضمن برامج أخرى محددة في الفرع المعنون "الحق في مستوى معيشي لائق".

65- وأدت زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم إلى توسيع نطاق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتدريب مئات المعلمين، واستخدام التكنولوجيا المتطورة في الفصول الدراسية. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز التدريب المهني والتقني بالعديد من البرامج التعليمية المتاحة على أرض الواقع، وزادت فرص الحصول على التعليم العالي على الصعيد الإقليمي وفي الخارج، وشُيدت مدارس ومكتبات ومراكز لموارد التعلم أو جُددت، كما هو مبين في الفرع المعنون "الحق في التعليم".

66- وركزت الحكومة على تنويع الاقتصاد لضمان النمو المستدام وإيجاد فرص العمل. ومن المتوقع أن تحقق قطاعات البناء والضيافة والصناعة التحويلية والزراعة ومصائد الأسماك نمواً في القطاعات الفرعية، وذلك بفضل الأنشطة المختلفة الجاري تنفيذها. كما نُفذت برامج لتحفيز إيجاد فرص العمل، وبناء مهارات العاطلين عن العمل، وتشجيع ريادة الأعمال، وتيسير التدريب الداخلي، والوصول إلى أسواق العمل في الخارج، وهي معروضة في الفرع المتعلق بالحق في العمل.

67- وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية أخذت في الانخفاض، حيث تراجعت من 9,1 في المائة في الفترة 2004-2006 إلى 5,7 في المائة في الفترة 2016-2018. ووضعت الحكومة الخطة الوطنية لتنمية قطاع الزراعة ومصائد الأسماك (2017-2025)؛ والخطة الاستراتيجية للتنمية الزراعية 2012-2018 (مشروع)؛ والخطة الاستراتيجية للتنمية الريفية؛ وبرنامج الاستثمار في قطاع المواشي لتوجيه القطاع الزراعي خلال هذه الفترة. ويسلط الفرع المتعلق بالحق في الغذاء الضوء على عدد الأنشطة المنفذة للحد من الفقر ودعم القطاع الزراعي.

68- وفي إطار مشروع البنك الدولي لتقديم خدمات التنمية البشرية، الذي اعتمد في عام 2017، تلقت سانت فنسنت وجزر غرينادين 10,70 مليون دولار أمريكي لتعزيز جودة تقديم الخدمات التعليمية، وتحسين كفاءة أنظمة الحماية الاجتماعية، وتحسين فعالية نظم سوق العمل في البلد. ومن المتوقع أن يكتمل المشروع في عام 2022.

69- وتشمل العناصر الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

- تعزيز الأساليب التربوية المستخدمة في التعليم الأساسي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- إنشاء نظم قادرة على الاستجابة لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية؛
- تعزيز نظم سوق العمل وتحسين تدريب الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة على المهارات؛
- تنفيذ المشاريع ورصدها وتقييمها.

#### الحق في العمل - التوصية 80-97 (منفذة بالكامل)

70- اتخذت الحكومة عدة مبادرات في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الحق في العمل ومكافحة البطالة. وعلاوة على ذلك، فإن الانتهاء من الدراسة الاستقصائية للوظائف الشاغرة وتحول العمالة<sup>(2)</sup> في عام 2020 يتيح الفرصة لتنفيذ أنشطة أكثر تحديداً. وستساعد النتائج أيضاً على توجيه تطوير المناهج الدراسية على الصعيد الوطني.

71- وتوقعت الحكومة أن يؤدي النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية الفرعية إلى زيادة في العمالة - وكان يرتقب أن تحقق قطاعات البناء والضيافة والصناعة التحويلية والزراعة ومصائد الأسماك نمواً في القطاعات الفرعية.

72- وتواصل الحكومة تنفيذ برامج لتحسين مهارات الأشخاص وتعزيز قدرتهم على الحصول على عمل، فضلاً عن توفير فرص للتلمذة الصناعية. وتشمل هذه البرامج ما يلي:

(أ) برنامج دعم التعليم والتدريب الذي يتيح لخريجي الكليات والجامعات الجدد فرصة الحصول على سنة من الخبرة تتوافق مع تخصصهم (التدريب الداخلي) في مرفق عام أو شركة نظامية أو مؤسسة غير ربحية؛

(ب) برنامج خدمة تمكين الشباب الذي يوفر التلمذة الصناعية والتتقيف في مجال المواطنة للشباب المتراوحة أعمارهم بين 16 و30 عاماً؛

(ج) العديد من برامج التعليم التقني والمهني والفصول المسائية للمرحلتين الثانوية والجامعية التي تقدمها وحدة تعليم الكبار والتعليم المستمر من أجل تمكين الكبار من الإلمام بالقراءة والكتابة وبناء المهارات واكتساب المؤهلات التعليمية للحصول على عمل أو مواصلة الدراسة. وستُمنح للناجحين في دورات التعليم والتدريب التقني والمهني شهادة المؤهلات المهنية الوطنية أو شهادة المؤهلات المهنية الكاربيية.

73- وتواصل إدارة العمل الإعلان عن قائمة بالوظائف الشاغرة عن طريق وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، وتقدم برنامجاً للبحث عن العمل ينفذ على مستوى المدارس الثانوية ويساعد الطلاب على الاستعداد لسوق العمل.

74- ويسرت الحكومة إيجاد العديد من فرص العمل في الخارج للمواطنين، بما في ذلك في المجالات التي يوجد فيها فائض من الأخصائيين على الصعيد المحلي. وتشمل تلك الفئات المرضيين وعمال الزراعة الموسمييين والمتقدمين للعمل في البحرية الملكية والقوات المسلحة الملكية.

75- وفي أيلول/سبتمبر 2020، أُطلق برنامج المهارات من أجل توظيف الشباب. ويهدف هذا البرنامج التدريبي الذي يمتد لسنة واحدة إلى توفير التعليم والتدريب التقني والمهني في مجال الضيافة والبناء وأسواق العمل الناشئة الأخرى لأكثر من 6 000 شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و30 عاماً.

76- وبدأ برنامج تدريب الشباب والكبار للحصول على عمل في حزيران/يونيه 2021، بتمويل من مشروع البنك الدولي لتقديم خدمات التنمية البشرية، وسيستهدف الشباب والبالغين المحرومين والعاطلين عن العمل المتراوحة أعمارهم بين 15 و45 عاماً ويساعدهم على اكتساب الكفاءات الأساسية اللازمة لدخول سوق العمل أو تعزيز مهاراتهم<sup>(3)</sup>. وعلاوة على ذلك، ستركز بعض عناصر هذا التدريب على زيادة الأعمال وستقدم الدعم لتحفيز المشاركة في التدريب وإكماله.

77- وبفضل برامج مثل برنامج تعزيز المشاريع الصغيرة للشباب<sup>(4)</sup>، وبرنامج المستثمرين الرعاة التابع لوكالة تشجيع الاستثمارات في سانت فنسنت وجزر غرينادين<sup>(5)</sup>، والبرنامج الإقليمي للهيكل الأساسية للاتصالات في منطقة البحر الكاريبي<sup>(6)</sup>، فقد أُتيح لرواد الأعمال ومن يطمحون إلى أن يصبحوا رواد أعمال فرص للحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل بالمنح، لتطوير أعمالهم التجارية أو تحسينها. وستوظف هذه المشاريع التجارية بدورها عمالاً، مما سيساهم في خفض البطالة.

#### الحق في مستوى معيشي لائق - التوصيتان 80-95 و80-59 (منفذتان بالكامل)

78- تظل الحكومة ملتزمة بتقييم وتعزيز برامجها وسياساتها الاجتماعية باستمرار، وخصصت خلال الفترة قيد الاستعراض المزيد من التمويل لهذه البرامج في ميزانيتها.

79- ويجري حالياً وضع إطار سياسة الحماية الاجتماعية واستراتيجية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، ويجري تنفيذ استشارات لاستعراض قانون المساعدات العامة الحالي (1989) وتحديثه، وذلك في إطار مشروع البنك الدولي لتقديم خدمات التنمية البشرية.

80- ويستمر تنفيذ جميع البرامج الواردة في التقرير المقدم في إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، وترد فيما يلي البرامج الجديدة أو التي وُسع نطاقها:

(أ) برنامج المساعدة المنزلية للمسنين الذي وُسع نطاقه بفضل توظيف المزيد من مقدمي الرعاية المنزلية وتوفير المزيد من الإمدادات لعملائهم لضمان توفير الرعاية المناسبة؛

(ب) مخططات منازل الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل، وهي برامج موجهة للأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تستطيع امتلاك السكن. ويتيح هذا البرنامج لهذه الأسر شراء منازلها بخطط سداد ميسرة و/أو بأسعار مدعومة تستطيع تحملها؛

(ج) برنامج "الحياة التي يجب أن نعيشها" الذي يواصل توفير السكن للقراء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقات البدنية أو العقلية غير القادرين على بناء مساكنهم الخاصة. كما يقوم البرنامج بإصلاح المنازل المتهالكة للأشخاص المؤهلين؛

(د) المساعدة المالية التي تقدم إلى المستفيدين من المساعدات العامة والتي زيد مقدارها. وبغية تقديم خدمة أكثر ملاءمة وكفاءة، تُبذل جهود أيضاً لاستخدام بطاقات قابلة لإعادة الشحن لتحويل الأموال إلى المستفيدين. وأطلقت وزارة التعبئة الوطنية بالاشتراك مع اليونيسف ومصرف سانت فنسنت وجزر غرينادين مشروعاً تجريبياً لتقديم هذه الخدمة؛

(هـ) العديد من الفرص للحصول على شهادات في المهارات، والتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم التكميلي، وفرص التدريب والعمل التي أُدرجت ضمن الفرعين المتعلقين بالحق في التعليم والحق في العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ شعبة الحماية الاجتماعية التابعة لوزارة التعبئة الوطنية برامج للتدريب على المهارات وإيجاد فرص العمل لتشجيع انتقال الأشخاص من الاكتفاء بتلقي المساعدات العامة إلى العمل المجدي أو ريادة الأعمال.

81- وتواصل الحكومة توفير السبل للمحتاجين للحصول على المساعدة المالية لشراء الأدوية ومواد بناء مساكنهم وسداد جزء من فواتير المياه والكهرباء وشراء اللوازم المدرسية على أساس كل حالة على حدة.

#### الحق في الغذاء - التوصية 80-98 (منفذة بالكامل)

82- أُدرجت الأنشطة المتوخاة في إطار مبادرة تحدي القضاء على الجوع بصورة أو بأخرى ضمن عمل الصندوق الاستئماني للقضاء على الجوع. وأنشأت الحكومة هذا الصندوق الاستئماني في عام 2016، بموجب القانون البرلماني رقم 2، بهدف القضاء على الجوع في البلد.

83- وركز الصندوق على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً من حيث الفقر والجوع، بعد النظر في التقرير الفُطري عن تقييم الفقر الذي أعقبه تنفيذ الحكومة مبادرات مختلفة لتخفيف معاناة الفئات الضعيفة في سانت فنسنت وجزر غرينادين، وهي مبادرات تشمل ما يلي:

- برنامج "تَبَيُّي فصل دراسي" هو برنامج مدرسي سنوي يهدف إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة أطفال المدارس الابتدائية، وذلك عن طريق تحمل عدة تكاليف مرتبطة بتمدرس الطلاب. وتستفيد من البرنامج حالياً 12 مدرسة؛
- برنامج التغذية في المدارس الذي يرد بيانه في الفرع المتعلق بالحق في التعليم؛

- **مبادرة مياه تاس - تي للإفطار المدرسي** - يقدم أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، مثل شركة تاس - تي لتعبئة المياه، المساعدة إلى الحكومة من أجل توفير وجبات الإفطار للأطفال في بعض المدارس على أساس مدخلات العملاء؛
- **برنامج دعم التغذية للسنوات الذهبية** الذي يمنح بطاقات هدايا غذائية بقيمة 300 دولار للمسنين من المواطنين البالغين من العمر 80 عاماً أو أكثر. وتبلغ قيمة هذه البطاقات 300 دولار وتمنح للمستفيدين كل ثلاثة أشهر. وحتى يكون الشخص مؤهلاً للاستفادة من هذا البرنامج، يجب أن تتوفر فيه معايير انعدام الأمن الغذائي أو أن يكون معرضاً لخطر انعدام الأمن الغذائي.

84- ووسع أيضاً نطاق المساعدات العامة لتشمل جميع المحتاجين، ولا سيما المعرضون للخطر من الناحية التغذوية.

85- وتواصل الحكومة تنفيذ برامجها الزامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، عن طريق تشجيع الزراعة والتدخلات المحددة الأهداف لتقليل الاعتماد على استيراد الأغذية. وأدخلت في المدارس برامج للتكنولوجيا الزراعية وإدارة المزارع ومعالجة المنتجات الزراعية، ومن خلال شركة دعم المزارعين، يمكن للمزارعين والصيادين الاستفادة من إعفاءات من الرسوم وتخفيضات على المدخلات الزراعية والحصول على الأعلاف وخدمات الجرارات وما إلى ذلك، والحصول على قروض بأسعار فائدة منخفضة وقروض بدون فائدة.

86- وفقدت الحكومة أيضاً برنامج رعاية المنتجين، الذي تزود بموجبه الأسر المحتاجة بصناديق للطعام تشمل منتجات اقتنت من المزارعين المحليين من أجل تعزيز الأمن الغذائي للجميع. وستُشأ قريباً خطة "حزم الرعاية" التي ستركز على البستنة في الألفية الخلفية للمنازل. وتشجع الحكومة أيضاً على إنشاء تعاونيات للمنتجين، يجمع فيها المنتجون بين الاستراتيجيات والتكنولوجيا ونقاط القوة.

#### الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات ذات الصلة - التوصيات 80-100 و 80-102 (منفذتان بالكامل) و 80-101 (منفذة جزئياً)

87- سعياً إلى تمكين الفتيات والفتيان من اتخاذ قرارات واعية بشأن صحتهم ورفاههم، أطلقت الحكومة في عام 2018 خطة عملها الوطنية بشأن صحة المراهقين ونمائهم، مسترشدة في ذلك بالإجراءات العالمية المعجلة من أجل صحة المراهقات والمراهقين، التي تركز على صحة المراهقين ونمائهم. وينصب تركيز هذه الخطة على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للفئة الضعيفة المتراوح أعمارها بين 10 و 19 عاماً، وتغطي عدة مجالات من بينها الصحة الجنسية والإنجابية. كما أنشئت لجنة توجيهية وطنية للمراهقين تضم في عضويتها منظمات غير حكومية ومراهقين.

88- وتتدرج خطة العمل هذه في إطار السياسة الوطنية لصحة المراهقين ونمائهم لعام 2015، وترمي إلى الحد من ارتفاع معدل حمل المراهقات، ضمن أهداف أخرى. وتواصل شعبة الشؤون الجنسانية تنفيذ برنامج الأمهات المراهقات الذي يوفر لهؤلاء الأمهات الدعم في تنشئة أطفالهن ونظماً أخرى للدعم، ويتيح لهن فرصاً لإعادة الاندماج في النظام التعليمي من أجل مواصلة تعليمهن.

89- وتكفل الحكومة، بالشراكة مع الوكالات المانحة ومنظمات المجتمع المدني، إمكانية تثقيف النساء بشأن حقوقهن المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وإطلاعهن عليها، وذلك أساساً من خلال إدارة تنظيم الأسرة وشعبة الشؤون الجنسانية. كما يُقدّم التثقيف بشأن الصحة الجنسية والإنجابية عن طريق القنوات التالية:

- التعليم المدرسي، حيث إنه مدرج في منهج الصحة والحياة الأسرية للمدارس الابتدائية؛

- برنامج الأمهات المراهقات؛
- برامج المراهقين في مستوصفات الأحياء، التي توفر مكاناً آمناً للمراهقين للاجتماع حول أنشطة المهارات الحياتية ومناقشة المسائل الصحية، ومنها مسائل الصحة الجنسية والإنجابية.
- 90- ومنذ ظهور جائحة كوفيد-19 وخلال الثوران البركاني في الجزيرة، كُثفت الحملات التثقيفية أيضاً، حيث نُفذت أنشطة لتوعية الأطفال والنساء بشأن الصحة الجنسية والإنجابية ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- 91- وتوفّر على الصعيد الوطني خدمات تنظيم الأسرة للوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً والعلاج منها، وتقدّم في إطار الرعاية الصحية الأولية، مما يجعلها مجانية لمستخدميها. ولا تقيد الدولة إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة. وتبقى إمكانية الإجهاض متاحة لضحايا الاغتصاب أو سفاح المحارم؛ ولمن تتعرض صحتهم للخطر بسبب الحمل؛ وعندما يكون هناك خطر كبير من أن يعاني الطفل، إذا وُلد، من تشوهات بدنية أو عقلية تسبب له إعاقة خطيرة.

#### الحق في التعليم - التوصية 80-99 (منفذة بالكامل)

- 92- عززت الحكومة بشكل كبير فرص الحصول على التعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة بزيادة عدد مراكز التعليم قبل المدرسي المجاني، مع استهداف المناطق التي كانت تعاني في السابق من نقص في هذه المراكز.
- 93- ويخصص لكل طالب ينتقل من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية مقعد في المدرسة الثانوية، وتقدم خدمات الدعم بعد الدوام المدرسي للطلاب الذين يحتاجون إليها.
- 94- وبُذلت جهود لزيادة فرص الوصول إلى التعليم الجامعي. وزاد عدد المنح الدراسية الحكومية على مر السنين، وتقدّم القروض الممنوحة للطلاب المحرومين اقتصادياً بمعدل فائدة خاص بالطلاب يقل عن المتوسط، وتكون الحكومة هي الضامن للطلاب الذين يحتاجون إلى هذا الدعم.
- 95- ويواصل موظفو وزارة التعليم وشعبة نماء الطفل رصد غياب الطلاب وجنوحهم وتسربهم من المدارس وتيسير اتخاذ الإجراءات المناسبة عند الاقتضاء.
- 96- وتواصل الحكومة تنفيذ العديد من البرامج الاجتماعية وبرامج الدعم لمساعدة الطلاب. ويشمل ذلك:
  - برنامج التغذية في المدارس الذي يقدم للطلاب داخل المدرسة وجبات مغذية بتكلفة منخفضة، وفي بعض الحالات مجاناً؛
  - برنامج إعارة الكتب الذي يتيح للطلاب استعارة الكتب المدرسية طوال العام الدراسي بسعر زهيد؛
  - تعيين مستشارين للطلاب في المدارس؛
  - برامج تدخلات وحدات التحويل ومراكز دعم الطلاب التي تقدم الدعم النفسي والأكاديمي للطلاب الذين يعانون من مشاكل سلوكية أو صعوبات في التعلم أو يحتاجون إلى الدعم المدرسي؛
  - المساعدة التي تقدمها وزارة التعبئة الوطنية للتلاميذ المحتاجين لاقتناء الزي المدرسي والكتب المدرسية، فضلاً عن دعمهم من الناحية الاجتماعية والمالية. ويشمل ذلك الرسوم الدراسية وبدلات إعالة الأطفال من خلال نظام الرعاية الاجتماعية.

97- ونفذت الحكومة مبادرة "حاسوب لوجي لكل طفل"، وُزعت فيها الحواسيب المحمولة والحواسيب اللوحية على جميع طلاب المدارس الابتدائية والثانوية للمساعدة في إنجاز الأعمال المدرسية وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أُقيمت شراكات مع شركات الاتصالات لربط منازل الطلاب بالإنترنت بأسعار منخفضة، وفي بعض الحالات مجاناً.

98- وازدادت إمكانية الحصول على التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويوجد في البلد حالياً أربعة مراكز للتدريب على المهارات التقنية والمهنية توفر فصولاً دراسية يحضرها طلاب المدارس الثانوية المهتمون باكتساب هذه المهارات. ويقدم مكتب تعليم الكبار والتعليم المستمر، والكلية المجتمعية لسانت فنسنت وجزر غرينادين، وغيرهما من البرامج التي تديرها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني دورات دراسية، على فترات متقطعة، في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للحصول على شهادة المؤهلات المهنية الوطنية أو شهادة المؤهلات المهنية الكاريبية في مجالات الأنشطة التي تحتاج إلى عمالة.

99- وتقدم الكلية المجتمعية لسانت فنسنت وجزر غرينادين حالياً، بالشراكة مع عدة جامعات، عدداً من البرامج للحصول على الشهادات الجامعية المتوسطة وشهادة البكالوريوس في التمريض. وخضع الفرع الجامعي المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية والواقع في البلد لعملية تحديث وتوسيع مكنته من استيعاب عدد أكبر من الطلاب. وفي عام 2015، بدأت جامعتان طبييتان إضافيتان العمل في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وأدت هذه التطورات إلى تحسين فرص الحصول على التعليم العالي في البلد.

100- وفي إطار برنامج "المدارس المراعية لاحتياجات الأطفال"، نُفذت بعض الأنشطة التدريبية لجمع المؤسسات التعليمية أكثر ملاءمة للتلاميذ.

### الحقوق الثقافية - التوصيتان 80-104 (منفذة جزئياً) و80-105 (منفذة بالكامل)

101- تتفق الحكومة مع المقررة الخاصة المعنية بالحقوق الثقافية على أهمية جزيرة باليسو لشعب الغاريفونا، وعلى ضمان احترام علاقتهم بهذه الجزيرة باعتبارها موقعاً لإحياء الذكرى والحفاظ على هذه العلاقة.

102- وتسهل إدارة الثقافة رحلات الحج إلى باليسو لصالح مواطني البلد وشعب الغاريفونا الذين يعيشون في الخارج، في إطار المناسبة السنوية المسماة "عودة الغاريفونا إلى وطنهم" التي تقام في شهر الأبطال والتراث (أذار/مارس). ولا تزال جزيرة باليسو مملوكة ملكية خاصة، ولكن أصحابها وافقوا منذ عام 2004 على إقامة نصب تذكاري احتفاء بتاريخ شعب الغاريفونا وبناء رصيف لتيسير الوصول إلى الجزيرة. ويتمثل الهدف من ذلك في تحويل باليسو إلى منتزه تراثي/موقع تذكاري لإحياء ذكرى الآلاف من الغاريفونا الذين لقوا حتفهم هناك.

103- وتلقت الحكومة، من خلال اليونسكو، تمويلاً للمساعدة في الحفاظ على التراث الثقافي المادي وغير المادي للبلد، وستواصل التقدم بطلب للحصول على هذه التمويلات للبرامج المستقبلية. وتلقت المؤسسة الثقافية الوطنية أيضاً تمويلاً من الصندوق الكندي للمبادرات المحلية من أجل تنفيذ البرنامج المعنون "تقوية قدرة الصناعة الحرفية وتعزيز ثقافة السكان الأصليين في سانت فنسنت وجزر غرينادين من خلال حلقات عمل بشأن إعادة الترويج لصناعة الحرف اليدوية" وتنظيم حلقات عمل حول موضوع "مدخل إلى تكنولوجيا الأفلام مع التركيز على تعزيز ثقافة السكان الأصليين في سانت فنسنت وجزر غرينادين".

## حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

### النساء

النهوض بالمرأة - التوصيات 66-80 و 70-80 و 68-80 (منفذة بالكامل)

104- وضعت الحكومة ونفذت برامج لتعزيز المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان وتحديدًا من أجل النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين وفقاً لأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة). وتنفذ شعبة الشؤون الجنسانية معظم هذه البرامج، التي تشمل ما يلي:

- حملة مناهضة العنف؛
- برنامج مساعدة الضحايا؛
- برنامج إعادة إدماج الأمهات المرافقات؛
- برنامج تمكين الوالدين الوحيدين؛
- التعزيز الإيجابي للأشخاص المعاد تأهيلهم.

105- وتنفذ شعبة الشؤون الجنسانية حملة مستمرة للتوعية والتثقيف تركز على المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التمييز القائم على نوع الجنس في المجتمعات المحلية والمؤسسات التعليمية. كما تيسر الشعبة، خلال الأسبوع السنوي للتطوير المهني، عقد دورات تثقيفية مع المعلمين بشأن مواضيع مثل حقوق الإنسان والقضاء على القوالب النمطية في التعليم.

التمييز ضد المرأة - التوصيات 42-80 و 63-80 (منفدتان جزئياً) و 67-80 و 61-80 (منفدتان بالكامل)

106- وفرت الحكومة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن العنف الجنساني التي وضعت في عام 2014 للتصدي للعنف الجنساني وعواقبه الوخيمة على النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة بغية تحقيق العدل بين الجنسين.

107- والقانون المنطبق حالياً على العنف العائلي هو قانون العنف العائلي لعام 2015. وتكفل القوانين السارية حماية المرأة من أعمال العنف الجنسي والبدني وغير ذلك من ضروب الإيذاء. وتعاونت الحكومة مع المنظمات والوكالات الدولية لصياغة مشروع قانون الجرائم الجنسية.

108- وتفيد الحكومة بأن ممارسات التوظيف في القطاع العام تعزز المساواة وعدم التمييز في الحصول على فرص الانتقال إلى مراتب العمل العليا. وتنظّم أسئلة مقابلات التوظيف في شكل موحد للذكور والإناث على حد سواء، مما يسمح بتجنب الترميز الجنساني وتعزيز المساواة بين الجنسين.

109- وخلال حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، يولى اهتمام خاص لتدريب أصحاب المصلحة الرئيسيين المسؤولين عن حماية النساء والفتيات. ويشمل هذا التدريب الإطار القانوني على جميع المستويات لضمان استخدام نظام الإحالة المناسب وتنفيذ البروتوكولات المقبولة.

العنف ضد المرأة - التوصيات 106-80 و 118-80 و 113-80 و 110-80 (منفذة جزئياً) و 108-80 و 80-41 (في انتظار التنفيذ) و 107-80 و 111-80 و 109-80 و 114-80 و 112-80 (منفذة بالكامل)

110- يندرج قانون العنف العائلي لعام 2015 ضمن تشريعات الأسرة وهو مدمج في القانون الجنائي، الذي يعاقب على انتهاكه بالسجن. ويوفر حماية إضافية من خلال أمر الحماية المؤقتة، الذي يبقى سارياً لمدة ثمانية وعشرين يوماً، وأمر الحماية الدائمة الذي يمنح الناجيات من العنف مزيداً من الحماية

إذا أكدت التحقيقات أثناء فترة أمر الحماية المؤقتة الحاجة إلى إصدار أمر بالحماية الدائمة ضد المدعى عليه. وبلغ المتوسط السنوي لأوامر الحماية التي أصدرتها محكمة الأسرة بين عامي 2017 و2020 ما مجموعه 197 أمراً.

111- وتُفصل الفقرات من أ إلى ط من المادة 7 من قانون العنف العائلي لعام 2015 القيود التي يجوز للمحاكم أن تفرضها على المدعى عليه بناء على أمر الحماية.

112- وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للمحكمة أن تأمر المدعى عليه بما يلي:

- (أ) دفع مدفوعات نقدية طارئة أو مؤقتة للمدعي لإعالة الزوجة أو الطفل أو كلاهما؛
- (ب) الإخلاء الفوري لمنزل الأسرة المشترك لمدة محددة؛
- (ج) تسديد الإيجار أو الرهن العقاري المتعلق بمنزل الأسرة المشترك أو الاستمرار في تسديده؛
- (د) تلقي المشورة المهنية أو العلاج.

113- وتتخذ خطة العمل الوطنية للقضاء على العنف الجنساني من خلال لجنة المساواة بين الجنسين التي أنشئت في عام 2017، وهي هيئة متعددة القطاعات تعمل كجهة تنسيق معنية بالمساواة الجنسانية لتنفيذ الأنشطة وتعزيز إدماج المنظور الجنساني من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين داخل الإدارات الممثلة في اللجنة. ويشترك في رئاسة هذه اللجنة وزارة التهيئة الوطنية ورابطة حقوق الإنسان في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وتتولى شعبة الشؤون الجنسانية أمانة اللجنة، وتضم اللجنة في عضويتها أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية وكيانات المجتمع المدني<sup>(7)</sup>.

114- وتتمثل أولويات لجنة المساواة بين الجنسين فيما يلي:

- نشر وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 5: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛
- الإشراف على تنفيذ التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- النظر في إدخال التغييرات ذات الصلة في التشريعات وتطوير السياسات الوطنية وفقاً لذلك؛
- نظام الحصص لزيادة المشاركة السياسية للمرأة؛
- رصد معدلات العنف الجنساني على الصعيد الوطني، وتقديم المساعدة التقنية بشأن كيفية منع هذا الضرب من ضروب عدم المساواة بين الجنسين والحد منه؛
- ضمان النهوض بالمرأة في جميع القطاعات من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

115- وتنظم حملات توعية للقضاء على التحيزات الجنسانية في المجتمع، بما في ذلك العنف الجنساني. ويستمر تنفيذ حملات للتوعية العامة بشأن العنف ضد المرأة. وتكثف هذه الأنشطة خلال حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، التي تبدأ في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتُختتم في 10 كانون الأول/ديسمبر، وهو اليوم الدولي لحقوق الإنسان. وخلال هذه الفترة، تنفذ برامج إعلامية مختلفة وتُبث إعلانات عامة لتوعية الجمهور بمسألة العنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم برامج تدريبية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما الشرطة، بشأن المسائل التالية:

- تشريعات الأسرة (قانون العنف العائلي/قانون رعاية الأطفال وتبنيهم)؛
- واجبات موظفي الشرطة والملمزمين بالإبلاغ؛

- قوانين الإثبات؛
  - خدمات الدعم لضحايا العنف ومرتكبيه؛
  - تطبيق أوامر الحماية وإنفاذها؛
  - التنوع الجنساني والإدماج؛
  - الحالة النفسية لضحايا العنف.
- 116- وفي عام 2020، وُضع مسار لإحالة الضحايا قائم على نوع الجنس، بمساعدة تقنية من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتقدم هذه الوثيقة إرشادات لإحالة الناجيات من العنف الجنساني إلى الدعم ومقدمي الخدمات المختصين في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع بروتوكول بشأن التصدي للعنف العائلي بهدف توفير آلية للاستجابة المنسقة لحالات الإبلاغ عن العنف الجنساني.
- 117- ومن أجل توفير الأمن لضحايا اعتداء الزوج المتصل بأعمال العنف وإساءة معاملة النساء والأطفال وتمكينهن، تقرر إنشاء دور آمنة للإيواء في جميع أنحاء البلد. وخدمات الاستجابة المنسقة هي نهج متعدد القطاعات، ويمكن الوصول إليها باستخدام مسار الإحالة.
- 118- وتواصل شعبة الشؤون الجنسانية توفير الأماكن الآمنة وخدمات الدعم لضحايا العنف الجنساني، وهناك خطط لإعادة تأهيل مركز الأزمات والارتقاء به لجعله مركزاً جامعاً للدعم والإحالة يقدم خدمات الدعم لضحايا العنف الجنساني في سانت فنسنت وجزر غرينادين.
- 119- وأنشئت وحدة الجرائم الجنسية في عام 2018 للتحقيق في الحوادث ذات الطابع الجنسي، ومنها الحوادث التي تصنف على أنها جرائم جنسية وعنف عائلي وعنف جنساني، وذلك بمشاركة موظفين تلقوا التدريب اللازم للتعامل مع هذه الحالات.
- 120- كما يجري موظفو الوحدة تدريباً مع مختلف أصحاب المصلحة لتعزيز كفاءتهم وضمان استخدام جميع جهات الاتصال الأول بضحايا الجرائم الجنسية لنهج يركز على الضحية. وتلقى موظفو الوحدة تدريبهم المتخصص من شركاء سانت فنسنت وجزر غرينادين الإقليميين والدوليين<sup>(8)</sup>.
- مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة - التوصيات 80-64 و 80-69 و 80-65 (في انتظار التنفيذ)*
- 121- ينبغي التأكيد على أنه على الرغم من أن المرأة لا تزال أقل انخراطاً في السياسة من نظيرها الرجل، فقد مثلت النساء 43 في المائة من مجموع المرشحين في انتخابات عام 2010، و13.9 في المائة في عام 2015، و15 في المائة في عام 2020. وكان عام 2015 عاماً تاريخياً بالنسبة للمرشحات، حيث تولت امرأة قيادة أحد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، وهو الحزب الجمهوري الديمقراطي.
- 122- وفي الوقت الراهن، تبلغ نسبة تمثيل المرأة في البرلمان 17.3 في المائة، وهي نسبة أعلى من نسبة 13 في المائة المسجلة أثناء الفترة البرلمانية 2015-2020.
- 123- وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ في سانت فنسنت وجزر غرينادين فرع للمعهد الكاريبي لإعداد المرأة للأدوار القيادية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وهذا المعهد هو منظمة غير حكومية غير سياسية ومتعددة الأحزاب ومستقلة، أنشئ بهدف رصد المشاركة السياسية للمرأة وأدوارها القيادية في الدولة وتعزيزها وزيادتها.
- 124- وأدرجت شعبة الشؤون الجنسانية ضمن أولوياتها "نظام الحصص لزيادة المشاركة السياسية للمرأة"، الذي يتوخى تحديد النسبة الدنيا لتمثيل المرأة في 40 في المائة. وستواصل الشعبة العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

125- ولا تزال المرأة تهيمن على العمالة في الخدمة العامة. ووفقاً لأرقام عام 2020، تشكل النساء حوالي 50 في المائة من القوة العاملة في الخدمة العامة. وتحصل النساء على التدريب والخبرة اللازمين لشغل المناصب القيادية في القطاع العام. وتشغل حوالي 60.7 في المائة من النساء العاملات في الخدمة العامة وظائف من الرتبة باء وما فوقها، وهي أعلى الوظائف في الخدمة المدنية. وتشغل النساء نحو 57,1 في المائة من وظائف الرتبة جيم، التي تتألف من المديرين ورؤساء الإدارات والمنسقين وغيرهم من كبار المسؤولين الإداريين.

## الأطفال

حماية الأطفال - التوصيات 121-80 و 122-80 (في انتظار التنفيذ) و 58-80 (منفذة جزئياً) و 121-80 (منفذة بالكامل)

126- في عام 2015، وضعت الحكومة إطار السياسة الوطنية لحماية الطفل، وهو استراتيجية كلية للحماية القانونية والاجتماعية ترمي إلى تعزيز نظم الحماية الوطنية، ودعم التغيير الاجتماعي، وتعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع والكوارث الطبيعية، وجمع البيانات وإدارة المعارف، وتنظيم عوامل التغيير وحفزها. ويستند هذا الإطار إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية والنظم العالمية للقواعد التي تحكم وتنظم القرارات والاتفاقات والقوانين المتعلقة بالأطفال.

127- وأنشأت الحكومة اللجنة الوطنية لحقوق الطفل التي تتولى الإشراف على وحدة حماية الطفل وتوجيهها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أصبحت هذه اللجنة لجنة تنظيمية تضم لجاناً فرعية عديدة، إحداها هي لجنة الإدارة المسؤولة عن الإشراف الوطني على اختيار وتعيين الآباء بالتبني، وآثار مخرجات وحصائل التدخلات التي تستهدف الأطفال الخاضعين للرعاية وإعادة التأهيل، والإبلاغ والرصد الخارجي والمستقل للحالات.

128- وشعبة نماء الطفل بصدد استعراض وإعادة تقييم إطار السياسة الوطنية لحماية الطفل (2015-2020) من أجل وضع استراتيجية جديدة للسنوات الخمس المقبلة.

129- وتعاونت هذه الشعبة تعاوناً وثيقاً مع اليونيسف في سلسلة من الأنشطة التدريبية الرامية إلى تعزيز قدراتها حتى تتمكن من الاضطلاع بمهمتها، على النحو المنصوص عليه في قانون رعاية الأطفال وتبنيهم لعام 2010، فضلاً عن تدعيم التدابير الوطنية لحماية الطفل.

130- ووضعت نماذج تدريبية تفاعلية بشأن حماية الطفل للمساعدة في تيسير حلقات العمل التدريبية الخاصة بمقدمي الخدمات. ويسرت وحدة حماية الطفل عقد حلقات عمل تدريبية مع الملمزمين بالإبلاغ، مثل الشرطة والمربين والأخصائيين الصحيين والأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين والمنظمات غير الحكومية، حول قانون الأطفال، ومشروع قانون قضاء الأطفال، والبروتوكول المتعلق بإساءة معاملة الأطفال، والمبادئ التوجيهية للإبلاغ، وجميع السياسات القائمة، وذلك بهدف ضمان وعي المبلّغين بأدوارهم ومسؤولياتهم في حماية سلامة الأطفال ورفاههم.

131- وخصصت الحكومة على مر السنين المزيد من الموارد لشعبة نماء الطفل لدعم العمل الذي تضطلع به. ومنذ عام 2015، شهدت إدارتنا نماء الطفل وحماية الطفل زيادة هائلة في عدد الموظفين، بما في ذلك الأخصائيين الاجتماعيين، والضباط المناوبون (المحققون)، والمعلمون، والمستشارون، ورؤساء المدارس الداخلية، وغيرهم. كما مُنحت لشعبة نماء الطفل في عام 2018 مساعدات اجتماعية نقدية وعينية لتغطية تكاليف الأنشطة المتعلقة بالأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية والأطفال المخالفين للقانون.

132- وتجدر الإشارة كذلك إلى أن قانون رعاية الأطفال وحمايتهم لعام 2019 وسع نطاق حماية الأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية. وينص قانون قضاء الأطفال لعام 2019 على برامج لتجنيد الأطفال المخالفين للقانون للإجراءات القضائية. ويفرض قانون توظيف النساء والشباب والأطفال قيوداً على تشغيل الأطفال دون سن 14 عاماً. وتلغي المادة 4 من قانون وضع الأطفال لعام 2011 أي تمييز قانوني بين وضع الأطفال المولودين في إطار الزواج ووضع الأطفال المولودين خارج إطار الزواج.

133- ويجري حالياً استعراض قوانين الجرائم الجنسية، ويوجد على جدول الأعمال التشريعي استعراض شامل لقوانين الأسرة، بما في ذلك قانون الزواج.

*الأطفال: البيئة الأسرية والرعاية البديلة - التوصية 80-60 (منفذة بالكامل)*

134- بموجب قانون التعليم لعام 2006، لا يُلجأ إلى العقوبة البدنية في المدارس إلا كماً أخيراً، ولا ينفذها إلا مدير المدرسة أو نائبه أو معلم مكلف خصيصاً بهذا الغرض. وحظر قانون قضاء الأطفال لعام 2019 على المحاكم إصدار عقوبات بدنية في حق الأطفال.

135- وأُخذت تدابير للحد من استخدام العقوبة البدنية على الصعيد الوطني ومقاومة من يعتدون بدنياً على الأطفال تحت ستار العقوبة البدنية. ويمكن معاقبة الآباء الذين يسيئون معاملة أبنائهم بموجب القوانين المتعلقة بالاعتداء على الغير بالضرب والتعنيف، وهناك آليات لتوفير الرعاية والحماية للأطفال المحتاجين إليهما من خلال الخدمات الأسرية بموجب قانون رعاية الأطفال وحمايتهم.

136- وعلاوة على ذلك، تواصل شعبة نماء الطفل تعزيز أشكال بديلة من التأديب عن طريق عقد حلقات عمل بشأن تنشئة الأطفال. كما عُممت هذه الأساليب على الجمهور الأوسع من خلال وسائل الإعلام.

137- ويتلقى المعلمون، خلال الأسبوع السنوي للتطوير المهني، تدريباً بشأن مسؤوليات المعلمين والتزاماتهم بموجب قانون التعليم. ويشمل ذلك معلومات عن استخدام العقوبة البدنية. ويتضمن المنهج الدراسي لشعبة تعليم المعلمين في الكلية المجتمعية لسانت فنسنت وجزر غرينادين التثقيف بشأن استخدام العقاب البدني وأيضاً بشأن حقوق الطفل.

*الأطفال: الحماية من الاستغلال - التوصيتان 80-120 (منفذة بالكامل) و80-123 (منفذة جزئياً)*

138- في عام 2019، أجرت الحكومة مراجعة شاملة لقانون حماية العمالة. وسيتضمن مشروع قانون علاقات العمل الجديد المقترح حكماً يقضي بزيادة الحد الأدنى القانوني لسن العمل من 14 عاماً إلى 16 عاماً، وهو ما يتوافق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل لعام 1978، ويفرض غرامة على منتهكيه.

139- وينص قانون التعليم على إلزامية التعليم من سن الخامسة إلى سن السادسة عشرة. وعينت وزارة التعليم موظفين مكلفين برصد المواظبة على الدراسة يراقبون حضور الطلاب وجنوحهم وتسربهم من المدارس في جميع أنحاء البلد، ويوصون بالتدابير الواجب اتخاذها عند الضرورة، بما في ذلك في حالات الاستغلال.

140- وتتمثل إحدى مهام وحدة الجرائم الجنسية، التابعة للشرطة الملكية لسانت فنسنت وجزر غرينادين، في مكافحة الجرائم الجنسية، ولا سيما الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال. وتأتي هذه الوحدة استكمالاً لوحدة مكافحة الاتجار بالأشخاص المنشأة في عام 2012، حيث تعززان معاً القدرة الوطنية على منع حالات الاعتداء والاستغلال الجنسيين للأطفال والكشف عنها والتحقيق فيها.

141- وتجري لجنة العمل عمليات تفتيش في أماكن العمل تتاح خلالها لمفتشي العمل فرصة إبداء ملاحظات وتحديد أي حالات محتملة لتوظيف أشخاص دون السن القانونية الدنيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تلاحظ أي حالات من هذا القبيل ولم تبلغ بها إدارة العمل.

142- وبالإضافة إلى ذلك، نفذت إدارة العمل التدابير التالية لزيادة الوعي بشأن عمل الأطفال:

- الحملات الإعلامية؛
- البرامج التدريبية لبناء قدرات مفتشي العمل في مجال الكشف عن حالات عمل الأطفال، بمساعدة من منظمة العمل الدولية؛
- تكثيف عمليات التفتيش في أماكن العمل.

*الأطفال: قضاء الأحداث - التوصية 80-94 (منفذة جزئياً)*

143- تمكنت سانت فنسنت وجزر غرينادين من إحراز تقدم كبير في إصلاح قضاء الأحداث خلال الفترة قيد الاستعراض، بمساعدة من اليونيسف ومشروع إصلاح قضاء الأحداث التابع لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي/وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ويشمل ذلك:

(أ) إصدار قانون قضاء الأطفال في كانون الأول/ديسمبر 2019، الذي يحدد إجراءات العدالة الجنائية للأطفال المتهمين بارتكاب جرائم ويتمشى مع الاتفاقيات/الاتفاقات الدولية. وينص القانون على استراتيجيات لتجنيب الأطفال المخالفين للقانون للإجراءات القضائية كوسيلة لتوفير خيارات بديلة للعقوبات. ويرفع القانون أيضاً سن المسؤولية الجنائية من 8 أعوام إلى 12 عاماً.

(ب) إجراء عمليات تجديد كبيرة لمركز تدريب الفتيان في ليبرتي لودج في عام 2018، حيث أصبح يضم مركزاً لإعادة تأهيل الأحداث الذكور المخالفين للقانون.

(ج) اعتماد نموذج وإطار توجيهيين لتطبيق الإجراءات غير القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ويقدم مركز تدريب الفتيان في ليبرتي لودج برامج مختلفة لإعادة تأهيل الأحداث أثناء احتجازهم، بما في ذلك المشورة والتعليم المدرسي الرسمي والتدريب المهني. ومن بين هذه البرامج التدريب على استبدال العدوان وبرنامج تمكين الأسرة.

(د) تدريب مقدمي الخدمات في نظام قضاء الأحداث على تصميم وتنفيذ تدخلات تمكن من تجنيب الأطفال المخالفين للقانون للإجراءات القضائية وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم بنجاح، بما في ذلك فحص الصحة العقلية وتقييم المخاطر والاحتياجات لتقديم خدمات لإعادة التأهيل أكثر ملاءمة.

**الأشخاص ذوو الإعاقة - التوصيات 80-125 (منفذة بالكامل) و80-127 و80-124 (في انتظار التنفيذ)**

144- تشجع الحكومة الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عدد من التدابير تشمل، في جملة أمور، ما يلي:

- منح امتيازات معفاة من الرسوم الجمركية لاستيراد المركبات الآلية لنقل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة إلى المؤسسات التعليمية وأماكن الترفيه.
- منح بدلات شهرية للإعاقة/الحماية الاجتماعية من خلال برنامج المساعدات العامة وصندوق المساعدات الوطنية التابعين لوزارة التعبئة الوطنية، وهي الوزارة المسؤولة عن التنمية الاجتماعية والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إطار هذا البرنامج، يمكن أن يحصل الأشخاص ذوو الإعاقة على مساعدات من حيث: الغذاء وغيره من أسباب الراحة الأساسية؛ ووجبات الطعام والنقل لتيسير التحاقهم بالمدارس؛ والمساعدة الطبية؛ ودفع فواتير المرافق العامة؛ والرعاية والمساعدة النهارية للأشخاص ذوي الإعاقة الذي لا يستطيعون مغادرة منازلهم، في إطار برنامج المساعدة المنزلية للمسنين.

- وتقدم الحكومة، من خلال دائرة التأمين الوطنية، بدلات ومعاشات تقاعدية عن العجز للأشخاص العاجزين عن الاستمرار في العمل عجزاً دائماً بسبب مرض مزمن أو إعاقة جسدية أو عقلية.

145- وأحرزت الحكومة تقدماً في إدماج الأطفال ذوي القدرات المختلفة في التعليم العادي. وفي إطار برنامج تجريبي بدأ تنفيذه، جُهزت مدرسة فير هول الحكومية بالمعدات اللازمة والتجهيزات التحسينية لدمج الأطفال ذوي القدرات المختلفة فيها. ويستطيع هؤلاء الطلاب المشاركة الكاملة في الأنشطة المدرسية حتى الصف الثامن، ثم يُنقلون إلى مؤسسات أخرى للتعليم العادي. كما يستطيع الأطفال الالتحاق بمدارس أخرى على أساس النتائج التي يحققونها في امتحانات القبول الوطنية. ويقدم دعم إضافي للطلاب ذوي القدرات المختلفة لضمان اندماجهم بشكل جيد. وحقق البرنامج نجاحاً أولياً، وتأمل وزارة التعليم في تجهيز المزيد من المدارس في المستقبل القريب حتى تتمكن أيضاً من استيعاب الطلاب ذوي القدرات المختلفة.

146- ويواصل البلد تشغيل أربع مدارس للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقدم دائرة دعم الطلاب الدعم المدرسي لبعض الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

147- وسعيًا من الحكومة إلى تحسين قدرات شعبة الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لوزارة التهيئة الوطنية، فقد دعمت تدريب موظفي هذه الشعبة ليضطلعوا بمهامهم على نحو أفضل، وعينت موظفاً للشؤون المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة للعمل في الجمعية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويشمل برنامج التدريب الداخلي التابع لخدمات توظيف الشباب أيضاً الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشيد معظم المباني الحديثة على نحو يبسر الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

148- كما تقدم منظمات المجتمع المدني الدعم إلى دائرة دعم الطلاب والأشخاص ذوي القدرات المختلفة في إطار تعاونها مع الحكومة أو في إطار المبادرات المختلفة التي تنفذها. وتشمل هذه المنظمات الجمعية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمة صوت الأشخاص ذوي الإعاقة، والجمعية الوطنية للمكفوفين.

149- وأدت مبادرة تيسير الوصول للمشاة من أجل تعزيز القرى إلى تحسين الوصول إلى المجتمعات المحلية وتعزيز استدامتها من خلال إنشاء مسارات للوصول، ومماش، وممرات، ودرايزونات، وممرات منحدرية للكراسي المتحركة، وطرق للربط بين القرى. ويمتد هذا المشروع لسنتين، سيُبنى خلالهما ما يقرب من 40 ميلاً من الطرق الموصلة إلى القرى في جميع أنحاء البلد.

150- وتواصل الحكومة التصدي للمشاكل التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة من حيث الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، والاستفادة من الأماكن العامة، والحصول على السلع والخدمات، ومكافحة الجرائم الجنسية.

**المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين**

151- يحمي دستور سانت فنسنت وجزر غرينادين من جميع أشكال التمييز ويكفل حماية القانون، بما في ذلك للأشخاص ذوي الميل الجنسي المختلف.

152- ونظمت شعبة الشؤون الجنسانية التابعة لوزارة التهيئة الوطنية حلقات عمل تدريبية، كان آخرها في عام 2019، لبناء قدرات أصحاب المصلحة، ومنهم موظفو إنفاذ القانون والمربون والأخصائيون الاجتماعيون ومقدمو الرعاية الصحية، بشأن أهمية احترام حقوق الإنسان وتقديم خدمات غير تمييزية

لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ودعم هذا التدريب منظمة الكرامة الإنسانية وتحالف المساواة والعدالة.

153- وعلى مر السنين، دافعت العديد من منظمات المجتمع المدني عن تعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، بما في ذلك منظمة فينيسي تشاباس. كما عُقدت مناقشات ونُظمت حملات تقييحية كثيرة بشأن هذه المسألة في السنوات الأخيرة، ويعتقد بعض منظمات المجتمع المدني أن موقف المجتمع من التسامح مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى وقبولهم أخذ في التحسن.

154- ورُفعت دعوى قضائية ضد قوانين اللواط في البلد، ومن المتوقع أن تنظر فيها المحكمة العليا بحلول عام 2022.

#### أفراد الأقليات - التوصية 80-103 (منفذة بالكامل)

155- ما فتئت وزارة الثقافة تقدم الدعم منذ فترة طويلة لمختلف الجماعات الثقافية والدينية في البلد، بما في ذلك تيسير عقد سلسلة من حلقات العمل الرامية إلى إحياء ثقافة الغاريفونا. وتعمل أيضاً مع ممثل لمؤسسة تراث الغاريفونا. كما تقدم الحكومة الدعم الفني والمالي والمعنوي للأنشطة التي تنظمها جماعات الأقليات، بما في ذلك الراساتافاريون والهنود الفنسنطيون والغاريفونا، كشكل من أشكال الدعم للنهوض بثقافتهم والاعتراف بها. كما تلقى موظفو وزارة الثقافة تدريباً للتوعية بشأن معالجة شواغل السكان الأصليين.

156- وتواصل الحكومة العمل عن كثب مع جميع الجماعات الدينية والثقافية من أجل الحفاظ على حرية الضمير المكفولة لهم واحترامها، من خلال مجلس الزعماء الدينيين والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل الجماعات الدينية والأقليات. وفي عام 2016، أُجري استعراض للسياسة الثقافية الوطنية بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني.

### القضايا الجديدة والناشئة ذات الانعكاسات على حقوق الإنسان

157- تقر الحكومة بالأثر الكبير الذي لا يزال يترتب على تمتع المواطنين والأشخاص المقيمين في البلد بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً نتيجة حدثين معينين. وفي هذا الصدد، يتضمن المرفق 1 التدابير التي اتخذتها الحكومة استجابة لهذين الحدثين، وهما جائحة كوفيد-19 والثوران الانفجاري لبركان لا سوفريير.

#### ملاحظات ختامية

158- تظل الحكومة ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع المواطنين والمقيمين والزوار، وتواصل الترحيب بالفرصة التي تتيحها آلية الاستعراض الدوري الشامل لتُظهر على الصعيد الدولي ما أحرزته من تقدم.

159- ويسر الحكومة أن تتاح لها الإمكانية لتقديم تقرير عن التنفيذ التام للتوصيات التي قُدمت إلى البلد خلال الاستعراض الأخير أو عن التقدم الجيد المحرز في تنفيذها، بما في ذلك بعض التوصيات التي أحاطت علماً بها. وستسعى إلى مواصلة إحراز التقدم نحو التنفيذ الكامل لجدول أعمالها الخاص بحقوق الإنسان بمساعدة مستمرة من منظومة الأمم المتحدة وشركائها الثنائيين والمجتمع الدولي ككل.

*Notes*

- <sup>1</sup> These NGOs include the National Council of Women, Soroptimist International (SVG), the Saint Vincent the Grenadines Human Rights Association, and Saint Vincent and the Grenadines Christian Council.
- <sup>2</sup> This survey, which was funded under the Human Development Service Delivery (HDSD) World Bank Project, is intended to identify skills gaps in the labour market with a view to developing training programmes to reduce those gaps and meet employer demands.
- <sup>3</sup> Youth and Adults Training for Employment (YATE) Programme will cover training in Electrical Installation, Plumbing, Data Operations, Food Preparation, Food and Beverage, Welding, Housekeeping, Cosmetology, and General construction.
- <sup>4</sup> The Promotion of Youth Microenterprises (PRYME) programme provides grants and technical assistance to young businesspersons, most of whom would be considered too risky to obtain a bank loan. In 2020, PRYME will make available EC\$2 million in grant funds to young entrepreneurs. The purpose of this initiative is to facilitate empowerment and greater economic self-reliance among the youth.
- <sup>5</sup> The Invest SVG Angel Investor programme, was piloted in 2019, to provide local entrepreneurs with the opportunity to interact with interested investors, and to receive constructive analysis of their business plans. Also, micro, small, and medium-sized enterprises that have been unable to secure loans from local banks can take advantage of the Eastern Caribbean Partial Credit Guarantee Corporation (ECPCGC), which becomes fully operational in 2020. The ECPCGC, which is funded by the Government of St. Vincent and the Grenadines and other OECS governments, helps these small businesses by partially guaranteeing their loans, thereby increasing banks' willingness to lend.
- <sup>6</sup> CARCIP provides grants to support technology-enabled businesses. At the end of 2019, 25 entrepreneurs had been awarded \$2.6 million in CARCIP grants to help fund their businesses, including a manufacturing/digital fabrication business using wood and metal and a range of ICT-related businesses. CARCIP also provides training to entrepreneurs to contribute to more successful businesses.
- <sup>7</sup> Other members from government entities and civil society on the Gender Equality Commission include:
  - Commissioner of Police;
  - Chief Education Officer;
  - Chief Medical Officer;
  - President, Family Court;
  - Attorney General;
  - Director of Public Prosecutions;
  - Director, National Commission on Crime Prevention;
  - Chief Statistician;
  - St. Vincent and the Grenadines Christian Council;
  - President, National Council of Women; and
  - Youth Representative.
- <sup>8</sup> Regional Training Centre in Barbados, Sexual Offences Unit in Trinidad and Tobago, the Training Academy in Jamaica and relevant training institutions from the United States of America.

---